مجلة
كلية التــراث الجامعة

مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات نصف سنوية
العدد الحادي والأربعون
30 نيسان 2025
ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير
أ.د. جعفر جابر جواد

مدير التحرير
أ.م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم (ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

هيئة الاتحاد الوطني ودورها في الداخل البحريني ١٩٥٤_١٩٥٦

م. زينب شاكر عبد الرزاق

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص:

تناولت الدراسة دور هيئة الاتحاد الوطني في البحرين (1954-1956) كأول تنظيم سياسي واجتماعي موحد يسعى لتحقيق الإصلاحات في ظل تحديات كالتفاوت الاجتماعي، الأزمات الاقتصادية، وسيطرة القوى الأجنبية. ركزت الدراسة على تحليل تأثير الهيئة في توحيد مكونات المجتمع البحريني وتنظيم الحراك الشعبي لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية. رغم التحديات الداخلية والخارجية، نجحت الهيئة في تعزيز الوحدة الوطنية ورفع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي، مما جعلها نموذجًا للعمل الوطني المخلص الذي استلهمته الحركات الوطنية اللاحقة. دعت التوصيات إلى دراسة التاريخ الوطني لتعزيز الهوية الوطنية، وتنظيم فعاليات تحفز المشاركة السياسية وتنشر قيم الوحدة المجتمعية.

مقدمة

تُعد هيئة الاتحاد الوطني في البحرين (1954-1956) واحدة من أهم المحطات في تاريخ الحراك الوطني البحريني، حيث شهدت تلك الفترة بروز تنظيم سياسي واجتماعي موحد، جاء كرد فعل على التحديات التي واجهها المجتمع البحريني في منتصف القرن العشرين. هذه الهيئة تمثل أول تجربة من نوعها في البحرين، حيث جمعت تحت لوائها مختلف فئات المجتمع البحريني لتحقيق أهداف مشتركة تمحورت حول الإصلاح السياسي والاجتماعي، ووضعت اللبنات الأولى للحراك الوطني المنظم.

كانت البحرين خلال تلك الحقبة تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. تمثلت الأوضاع السياسية في غياب العدالة والمساواة، وسيطرة القوى الأجنبية على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح. أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الأوضاع المعيشية للسكان صعبة بسبب الاعتماد الكبير على صناعة اللؤلؤ التي تأثرت بتدهور أسعارها، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوى الخدمات العامة. إضافة إلى ذلك، كان هناك تمييز اجتماعي واضح أثر على تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع البحريني [1]

في هذا السياق المضطرب، ظهرت هيئة الاتحاد الوطني كاستجابة مباشرة لهذه التحديات. تأسست الهيئة بقيادة مجموعة من النخب الوطنية التي كانت ترى في التوحد الوطني الوسيلة الوحيدة لمواجهة الظلم الاجتماعي والتحديات السياسية والاقتصادية. وقد وضعت الهيئة أهدافًا رئيسية تضمنت تحقيق المساواة بين جميع فئات المجتمع البحريني، والدفاع عن الحقوق الوطنية، والمطالبة بإصلاحات سياسية تضمن مشاركة الشعب في إدارة شؤونه [2] .

لعبت الهيئة دوراً محورياً في تنظيم الحراك الشعبي البحريني، حيث قادت المظاهرات والاحتجاجات، وقدمت مطالب واضحة للسلطات الحاكمة. كما نجحت في توحيد مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في البحرين تحت مظلة واحدة، مما جعلها نموذجًا للوعي الوطني والتنظيم السياسي. وبرغم التحديات الكبيرة التي واجهتها، بما في ذلك محاولات القمع والتفكيك من قبل القوى الحاكمة، استطاعت الهيئة ترك أثر عميق في الذاكرة الوطنية البحرينية [3] .

إن أهمية دراسة هيئة الاتحاد الوطني تنبع من كونها تمثل البداية الفعلية للتنظيم السياسي في البحرين، واللبنة الأولى لتطوير الحراك الوطني البحريني. فبرغم قصر فترة نشاط الهيئة، إلا أن تأثيرها امتد إلى مراحل لاحقة،

حيث استلهمت الحركات الوطنية التي جاءت بعدها أفكارها ومبادئها. كما أن دراسة هذه التجربة تساعد في فهم التحديات التي واجهت المجتمع البحريني في تلك الحقبة، وكيفية تفاعل القوى السياسية والاجتماعية مع هذه التحديات.

تتناول هذه الدراسة بالتحليل دور هيئة الاتحاد الوطني في تعزيز الوحدة الوطنية، وتنظيم الحراك الشعبي، والدفاع عن الحقوق الوطنية. كما تسلط الضوء على العوامل التي ساهمت في نجاح الهيئة، والتحديات التي واجهتها، ومدى تأثيرها على تشكيل الهوية الوطنية البحرينية. وفي إطار ذلك، يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل لهذه التجربة الفريدة، وتقييم مدى تأثيرها في صياغة المشهد السياسي والاجتماعي في البحرين.

من الناحية المنهجية، اعتمد هذه البحث على استخدام المنهج التاريخي لتحليل الأحداث والوقائع التي صاحبت ظهور هيئة الاتحاد الوطني ونشاطها. كما يتم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة الأهداف التي سعت الهيئة لتحقيقها، والوسائل التي استخدمتها لتحقيق تلك الأهداف. واستند البحث إلى مجموعة من المصادر التاريخية بما في ذلك الوثائق الرسمية، والجرائد المحلية، فضلاً عن الدراسات الأكاديمية التي تناولت تلك الفترة .

الفصل الاول

السياق التاريخي والاجتماعي

أولا : الخلفية التاريخية لتأسيس هيئة الاتحاد الوطني

في منتصف القرن العشرين، كانت البحرين تمر بمرحلة تاريخية حافلة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كانت البلاد تتأثر بشكل مباشر بالتحولات التي شهدها العالم العربي، من حركات الاستقلال والتحرر الوطني، إلى صعود النزعة القومية العربية، إلى جانب التأثيرات العالمية الناتجة عن الحربين العالميتين(1918-1945) والاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن التحولات في الأسواق العالمية [4] .

في هذه المدة، كان المجتمع البحريني يعاني من تحديات متعددة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية. كانت البلاد تعتمد بشكل كبير على تجارة اللؤلؤ وصيد الأسماك كمصدر رئيسي للدخل، ومع دخول اللؤلؤ الصناعي إلى الأسواق العالمية، انهارت هذه التجارة التقليدية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. في المقابل، ورغم اكتشاف النفط في الثلاثينيات، فإن العوائد الاقتصادية لم تنعكس بشكل مباشر على تحسين حياة غالبية السكان، بل بقيت السلطة السياسية والاقتصادية مركزة في أيدي فئة صغيرة من النخبة[5] .

على الصعيد الاجتماعي، كانت البحرين تشهد نظامًا يتسم بوجود طبقات اجتماعية متفاوتة، حيث عانت بعض فئات المجتمع من التمييز في توزيع الموارد والفرص. هذا الوضع خلق شعورًا بالظلم الاجتماعي بين أفراد المجتمع، مما دفع إلى تصاعد التوترات والاحتجاجات. هذه الاحتجاجات كانت تعبيرًا عن رفض الظلم والتمييز، لكنها افتقرت في بداياتها إلى التنظيم الذي يمكن أن يضمن تحقيق المطالب بصورة فعّالة [6] .

أما سياسيًا، فكانت البحرين تخضع لنظام حكم مركزي يفتقر إلى المشاركة الشعبية. كانت السلطة الحاكمة تسيطر على صنع القرار دون استشارة عامة أو تمثيل شعبي. علاوة على ذلك، كانت القوى الأجنبية، خاصة بريطانيا، تلعب دورًا كبيرًا في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للبلاد. هذا التدخل أثار استياء الشعب، خاصةً مع تصاعد الوعي الوطني بين البحرينيين، الذين باتوا يدركون أهمية الاستقلال السياسي وضرورة التغيير[7] .

في ظل هذه الظروف، بدأت تتشكل ملامح الحراك الوطني في البحرين. كان الشباب البحريني المثقف، المتأثر بالمد القومي العربي وحركات التحرر الوطني في العالم العربي، يقود دعوات للتغيير. وجد هؤلاء الشباب أن التنظيم السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاحات والمطالب الشعبية. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الجهود هي ظهور هيئة الاتحاد الوطني كأول تنظيم سياسي واجتماعي موحد في البحرين. [8]

تأثير الأوضاع العالمية والمحلية على البحرين في منتصف القرن العشرين[9]

العامل	التأثير العالمي والمحلي	انعكاسه على البحرين
الحرب العالمية الثانية	تسببت في اضطراب الاقتصاد العالمي ونقص الموارد في العديد من الدول.	أدت إلى تراجع تجارة البحرين التقليدية مثل اللؤلؤ، وزيادة الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي.
صعود القومية العربية	ظهور قيادات عربية بارزة وحركات استقلال في مصر والجزائر وغيرها.	ألهمت الشباب البحريني المثقف بتبني أفكار التحرر الوطني والمطالبة بإنهاء النفوذ البريطاني.
النظام الطبقي المحلي	استمر وجود فجوة بين طبقات النخبة والطبقات الفقيرة نتيجة التوزيع غير العادل للموارد.	تسبب في تصاعد الاحتجاجات الشعبية والمطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.
تأثير الصحافة العربية	انتشار الصحف والمجلات العربية التي تناقش قضايا التحرر والإصلاح.	ساهم في تعزيز الوعي السياسي لدى البحرينيين وزيادة إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم الوطنية.
النشاط التجاري الإقليمي	تحول موانئ الخليج إلى مراكز تجارية هامة بفعل الطلب المتزايد على النفط.	رسخ مكانة البحرين كمركز تجاري مهم، لكنه لم يترجم إلى تحسين معيشة غالبية السكان.

تأسست هيئة الاتحاد الوطني في عام 1954 كاستجابة مباشرة لهذه التحديات. كان تأسيس الهيئة حدثًا فارقًا في تاريخ البحرين السياسي، حيث جاء بمبادرة من شخصيات وطنية بارزة من مختلف فئات المجتمع البحريني. لم يكن الهدف من تأسيس الهيئة فقط هو مواجهة الأوضاع المتردية، بل أيضًا تعزيز الوحدة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب البحريني، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الطائفة. [10]

استمدت الهيئة قوتها من قدرتها على الجمع بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في البلاد. فقد نجحت في توحيد الفئات المختلفة تحت مظلة واحدة لتحقيق أهداف مشتركة، مما جعلها نموذجًا للوعي الوطني والعمل الجماعي. كانت رؤية الهيئة تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، والمطالبة بإصلاحات سياسية تشمل توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإنشاء مجلس منتخب يتيح للشعب التعبير عن آرائه والمشاركة في صنع القرار[11] .

كان تشكيل هيئة الاتحاد الوطني يعكس أيضًا مدى تأثير الحركات القومية العربية على البحرين. فقد تأثرت الهيئة بشكل مباشر بالنشاطات السياسية في الدول العربية الأخرى، خاصة في مصر وسوريا ولبنان، حيث شهدت تلك الدول حركات تحررية ونشاطات سياسية بارزة. كان قادة الهيئة يعتبرون أن البحرين جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن تحقيق النهضة الوطنية في البحرين يرتبط بشكل وثيق بالانتماء إلى المشروع القومي العربي الأكبر [12] .

كان من أهم المبادئ التي تبنتها هيئة الاتحاد الوطني هو العمل على تحقيق الإصلاحات من خلال النضال السلمي والحوار. فقد سعت الهيئة إلى تقديم مطالبها للسلطات من خلال المفاوضات والاحتجاجات السلمية، مع التركيز على تعزيز الوحدة الوطنية وعدم السماح لأي قوة بتقسيم المجتمع أو التلاعب بتوجهاته.

خلال فترة نشاطها، قامت الهيئة بعدد من المبادرات والأنشطة التي هدفت إلى رفع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي بين الشعب البحريني. قادت الهيئة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات السلمية التي طالبت بتحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية. كما عملت على نشر التوعية السياسية بين أفراد المجتمع من خلال اللقاءات والندوات والمنشورات التي كانت تسلط الضوء على أهمية المشاركة السياسية وحقوق المواطنين[13] .

رغم النجاحات التي حققتها هيئة الاتحاد الوطني، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة، كانت السلطة الحاكمة تنظر إلى الهيئة كتهديد مباشر لسلطتها، مما دفعها إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من نشاط الهيئة، شملت هذه الإجراءات محاولات تفكيك الهيئة من الداخل، والاعتقالات، والتضييق على قادتها وأعضائها، كما واجهت الهيئة تحديات داخلية، حيث ظهرت خلافات بين أعضائها حول أولويات العمل الوطني واستراتيجيات تحقيق الأهداف[14] .

ثانيا : الأوضاع السياسية والاجتماعية في البحرين قبل عام 1954م

قبل عام 1954 م، كانت البحرين تعيش في ظل نظام سياسي واجتماعي تقليدي، حيث تأثرت الأوضاع العامة في البلاد بعوامل داخلية وخارجية شكلت واقعًا مضطربًا وصعبًا لغالبية السكان. كانت الحياة اليومية للسكان تتأثر بعدم المساواة، وغياب العدالة، وسيطرة السلطات البريطانية على الشؤون السياسية والإدارية للبلاد.

سياسيًا، كانت البحرين تحت الحماية البريطانية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهو ما أعطى بريطانيا سيطرة مباشرة على إدارة البلاد. مارست السلطات البريطانية دورًا محوريًا في القرارات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تهميش الإرادة الشعبية وحصر السلطة في يد النخب الحاكمة. لم تكن هناك أي مؤسسات ديمقراطية أو مجالس تمثيلية تسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار، مما أدى إلى تزايد الاحتقان الشعبي. [15] .

شهدت تلك الفترة غياب نظام إداري شامل يحقق العدالة الاجتماعية، حيث كانت قرارات الحاكم وإدارته تتم وفق رؤى فردية لا تخضع لأي معايير مؤسسية. على الرغم من الإصلاحات البسيطة التي حاولت السلطات إدخالها، مثل إنشاء بعض الدوائر الإدارية، فإن تأثيرها كان محدودًا على تحسين الأوضاع العامة.

اجتماعيًا، كان المجتمع البحريني يعاني من التفاوت الطبقي الواضح. كانت النخب التجارية والاقتصادية تحتكر معظم الثروات والموارد، بينما كانت الطبقات الفقيرة، خاصة العاملين في صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ، تعاني من ظروف معيشية قاسية. كما كان هناك تمييز في توزيع الموارد والخدمات العامة، مما أدى إلى انقسام اجتماعي واضح، كانت البحرين تواجه تغيرات اقتصادية عميقة نتيجة انهيار تجارة اللؤلؤ التقليدية بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي. أدى هذا الانهيار إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة والفقر، مما دفع الكثير من سكان البحرين إلى الهجرة أو العمل في مهن أخرى أقل استقرارًا. وفي ظل غياب شبكات الحماية الاجتماعية، أصبحت الفئات الفقيرة تعاني بشكل متزايد من التهميش [16] .

من جهة أخرى، كانت البحرين في تلك الفترة تشهد بدايات الوعي الوطني، حيث تأثر الشباب البحريني بالتحولات العالمية والإقليمية، وخاصة الحركات القومية العربية والتحرر الوطني في الدول المجاورة. بدأ المثقفون والشباب يدركون أهمية التنظيم السياسي والاجتماعي كوسيلة لتحقيق الإصلاحات ومواجهة التحديات، مما مهد الطريق لتأسيس هيئة الاتحاد الوطني.

ثالثا : القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في تأسيس الهيئة

كان تأسيس هيئة الاتحاد الوطني عام 1954 نتاجًا لتفاعل مجموعة من القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل الوعي الوطني وتنظيم الحراك الشعبي في البحرين. [17]

1. **المثقفون والشباب الوطني :**شكل المثقفون والشباب المتأثرون بالحركات القومية العربية قوة دافعة وراء تأسيس الهيئة. كان هؤلاء الشباب على اتصال بالأحداث العالمية، مثل حركات التحرر الوطني في مصر وسوريا، وتنامي الدور القومي العربي بقيادة شخصيات بارزة مثل جمال عبد الناصر. استلهموا هذه التحركات ودعوا إلى إنشاء تنظيم وطني يوحد صفوف الشعب البحريني لتحقيق الإصلاحات.

2. **النخب الاقتصادية والتجارية :**لعبت النخب التجارية دورًا مزدوجًا في تشكيل الوعي الوطني، حيث كانت تعاني أيضًا من بعض التدخلات البريطانية التي أثرت على مصالحها. على الرغم من استفادة هذه النخب من الوضع القائم، إلا أن بعض أفرادها أدركوا أهمية دعم الحراك الشعبي لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية. ساهمت هذه النخب في تمويل بعض الأنشطة الوطنية ودعمت قادة الهيئة في بداياتها [18] .
3. **النقابات العمالية :**مع بداية اكتشاف النفط وتطوير قطاع الصناعات النفطية في البحرين، ظهرت طبقة جديدة من العمال الذين عانوا من ظروف عمل قاسية واستغلال اقتصادي. لعبت هذه الفئة دورًا محوريًا في دعم الحركات الوطنية، حيث شكلت احتجاجاتهم وإضراباتهم وسيلة للضغط على السلطات الحاكمة لتحقيق مطالب إصلاحية.
4. **الزعامات الدينية :**كانت الزعامات الدينية تلعب دورًا اجتماعيًا وثقافيًا مهمًا في البحرين، حيث كانت تعتبر مرجعية أخلاقية ودينية للسكان. برز بعض القادة الدينيين في دعم مطالب الهيئة من خلال تعزيز الوحدة بين مختلف مكونات المجتمع، والدعوة إلى العدالة والمساواة. لعبت هذه الزعامات دورًا في الحفاظ على الطابع السلمي للحراك الوطني.
5. **التأثيرات الخارجية :**كان الوضع الإقليمي والدولي يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الحراك الوطني في البحرين. تأثرت البلاد بالحركات التحررية في العالم العربي، مثل ثورة 23 يوليو في مصر عام 1952م، التي ألهمت البحرينيين بالسعي للاستقلال والإصلاح. كما كان لتراجع النفوذ البريطاني في المنطقة تأثير في تقوية الروح الوطنية، حيث بدأت الأصوات المطالبة بإنهاء السيطرة الأجنبية على الشؤون الداخلية للبلاد تتصاعد.
6. **الصحافة المحلية والعربية :**رغم محدودية الصحافة المحلية في البحرين خلال تلك الفترة، إلا أن بعض الصحف والنشرات المحلية ساهمت في نشر الوعي الوطني وتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والسياسية. كما كانت الصحافة العربية التي تصل إلى البحرين من مصر ولبنان وسوريا تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل وعي البحرينيين حول أهمية الوحدة الوطنية والإصلاح [19] .
7. **الشخصيات الوطنية البارزة :**لعبت بعض الشخصيات الوطنية دورًا رياديًا في توحيد صفوف القوى السياسية والاجتماعية، وكانت بمثابة الجسر الذي ربط بين مختلف مكونات المجتمع البحريني. هذه الشخصيات ساهمت في تأسيس هيئة الاتحاد الوطني وتوجيه أنشطتها لتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني

التأسيس والنشاط

أولا : نشأة هيئة الاتحاد الوطني: الأسباب والخلفيات

في منتصف القرن العشرين، كانت البحرين تعيش ظروفًا سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة، تميزت بسيطرة القوى الأجنبية وانعدام العدالة الاجتماعية. هذه الظروف أثارت حراكًا شعبيًا بدأ بشكل عفوي وتطور لاحقًا ليصبح منظمًا. في هذا السياق، ظهرت هيئة الاتحاد الوطني في عام 1954 كاستجابة طبيعية لهذه التحديات المتراكمة. كانت نشأة الهيئة تعبيرًا عن رغبة شعبية عارمة لتحقيق الإصلاح، وبحثًا عن تنظيم سياسي يوحد الجهود لتحقيق العدالة والمساواة [20] .

كانت البحرين تحت الحماية البريطانية، مما جعل القرارات السياسية تُدار من خلال السلطات البريطانية دون مشاركة فعلية من الشعب. هذا التدخل أثار غضب البحرينيين، خاصةً مع تركيز الثروة والنفوذ بيد النخب الموالية للسياسات البريطانية. لم يكن هناك أي مؤسسات تمثيلية تعبر عن آراء الشعب أو تعطيه حق المشاركة في صنع القرار، مما جعل فكرة تأسيس تنظيم سياسي وطني حلمًا جماعيًا يراود جميع فئات المجتمع[21] .

في الوقت نفسه، شهدت البلاد تدهورًا اقتصاديًا كبيرًا. فقد تأثرت تجارة اللؤلؤ، التي كانت تمثل العصب الأساسي للاقتصاد، بتطور اللؤلؤ الصناعي، مما أدى إلى تراجع دخل العديد من العائلات البحرينية. ورغم اكتشاف النفط، إلا أن فوائده لم تصل إلى غالبية الشعب، إذ ظلت تتركز بيد النخبة. هذا الوضع الاقتصادي المزري أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي وزيادة التطلعات نحو التغيير. [22]

كانت الأوضاع الاجتماعية لا تقل سوءًا، حيث ساد التمييز بين فئات المجتمع، مما خلق انقسامات داخلية عمّقت معاناة الناس. برغم هذه التحديات، بدأ وعي جديد يتشكل بين الشباب والمثقفين الذين تأثروا بحركات

التحرر الوطني في العالم العربي، وخاصة ثورة 23 يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر. هذه الحركات ألهمت البحرينيين وأعطتهم أملاً في إمكانية تحقيق العدالة من خلال الوحدة والتنظيم. [23]

في خضم هذه الأوضاع، برزت مجموعة من الشخصيات الوطنية وهي كلا من:(عبدالرحمن الباكو الامين العام، عبد العزيز الشملان، ابراهيم فخرو، ابراهيم بن موسى، عبدعلي العليوان، السيد علي كمال الدين، عبدالله ابوديب، محسن التاجر) الذين أدركوا أن الحل يكمن في توحيد الجهود الشعبية تحت مظلة تنظيم سياسي يعبر عن تطلعات الشعب. كانت هذه الشخصيات من خلفيات متعددة، تضم التجار والمثقفين والنشطاء، مما ساعد في تكوين قاعدة عريضة للهيئة. بدأ هؤلاء القادة في عقد اجتماعات سرية لمناقشة الأوضاع ووضع خطة عمل تركز على تحقيق المطالب الشعبية بشكل منظم وسلمي[24] .

الإضرابات العمالية التي شهدتها البحرين في أوائل الخمسينيات كانت الشرارة التي عززت الشعور بالحاجة إلى تنظيم يمثل مصالح الشعب. فقد أظهرت الاحتجاجات العمالية، وخاصة إضراب عام 1954، قدرة الشعب البحريني على التعبير عن مطالبه بشكل جماعي. كانت هذه الاحتجاجات تعبيرًا واضحًا عن الرفض الجماعي للظلم الاجتماعي والاقتصادي. [25]

لم يكن تأسيس الهيئة مجرد رد فعل على الأوضاع الراهنة، بل كان تعبيرًا عن وعي متقدم لدى الشعب البحريني بأهمية التنظيم والعمل الجماعي لتحقيق الأهداف. أُعلنت هيئة الاتحاد الوطني كأول تنظيم سياسي في البلاد، وكانت أهدافها واضحة: المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية، تحقيق العدالة والمساواة، إنهاء التمييز، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار.

رغم الصعوبات والتحديات، بدأت الهيئة في تنفيذ خططها، حيث قادت المظاهرات والاحتجاجات السلمية، ونظمت لقاءات شعبية لنشر الوعي الوطني وتعزيز الوحدة بين مختلف فئات المجتمع. جمعت الهيئة بين مختلف الأطياف البحرينية، مما جعلها نموذجًا للعمل الجماعي الذي تجاوز الانقسامات الدينية والاجتماعية.

لقد كانت هيئة الاتحاد الوطني استجابة شجاعة لظروف صعبة، ونجحت في تحويل الغضب الشعبي إلى قوة منظمة تسعى للإصلاح. برغم القمع الذي واجهته، إلا أنها أثبتت أن الوحدة الوطنية والعمل الجماعي يمكن أن يكونا أدوات فعّالة لتحقيق التغيير، مما جعلها صفحة مشرقة في تاريخ البحرين الوطني[26].

ثانياً :

أ. الأهداف والهيكل التنظيمي لهيئة الاتحاد الوطني

تعد هيئة الاتحاد الوطني إحدى أبرز الحركات الوطنية في تاريخ البحرين الحديث، حيث تأسست في فترة شهدت تغيرات سياسية واجتماعية كبرى. برزت الهيئة كتنظيم شعبي يسعى لتحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية، مما جعلها قوة محورية في الحراك الوطني بين عامي 1954 و1956. لفهم دور الهيئة وتأثيرها، يتعين تسليط الضوء على أهدافها والهيكل التنظيمي الذي اعتمدته في إدارة شؤونها وتحقيق طموحاتها [27] .

الأهداف الرئيسية لهيئة الاتحاد الوطني

1.تحقيق الإصلاحات السياسية

تأسست هيئة الاتحاد الوطني في البحرين في ظل ظروف تاريخية وسياسية معقدة، حيث كانت البلاد تعاني من الهيمنة الاستعمارية البريطانية التي فرضت سيطرة كبيرة على الشؤون السياسية والاقتصادية. في تلك الفترة، كان هناك استياء شعبي واسع من نظام الحكم الذي افتقر إلى التمثيل الشعبي الحقيقي واعتمد بشكل كبير على هيمنة السلطة التنفيذية. ومن هنا، ركزت الهيئة على تحقيق إصلاحات سياسية جوهرية تسعى إلى تغيير الوضع القائم[28] .

كان الهدف الرئيسي للهيئة هو إنشاء مجلس تشريعي منتخب يتيح للشعب المشاركة الحقيقية في صنع القرار. طالبت الهيئة بمنح المواطنين حق اختيار ممثليهم بدلاً من الاعتماد على التعيينات التي غالبًا ما كانت تخدم

مصالح السلطة فقط. إلى جانب ذلك، دعت الهيئة إلى تعزيز الشفافية في نظام الحكم وجعل الحكام والمسؤولين خاضعين للمساءلة أمام الشعب، مما يعزز من الثقة المتبادلة بين الحكومة والمجتمع[29].

كما عملت الهيئة على مواجهة السيطرة البريطانية المباشرة على القرارات السياسية والاقتصادية، حيث ركزت جهودها على الحد من التدخلات الخارجية وضمان استقلال البحرين وسيادتها. وقد جسدت هذه المبادرات روح الكفاح من أجل الإصلاح والعدالة في فترة تاريخية كانت مليئة بالتحديات. [30]

هذه المطالب مثلت نقلة نوعية في تطلعات البحرينيين نحو بناء دولة حديثة تدار بإرادة شعبية، ما جعلها محط اهتمام مختلف القوى الوطنية في البلاد.

2. تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

في فترة ما قبل تأسيس هيئة الاتحاد الوطني، كانت البحرين تعاني من تدهور اجتماعي واقتصادي كبير ناتج عن عوامل عدة، أبرزها التفاوت الاجتماعي واحتكار الموارد من قبل الطبقات الحاكمة. هذا الوضع دفع الهيئة إلى جعل تحسين الظروف المعيشية أولوية أساسية ضمن أجندتها الإصلاحية. [31]

ركزت الهيئة على معالجة الفقر وتحسين أوضاع الطبقة العاملة التي كانت تعاني من تدني الأجور وسوء ظروف العمل، خاصة في قطاع النفط الذي كان يشكل عماد الاقتصاد البحريني. سعت إلى دعم حقوق العمال وتحسين بيئة العمل لضمان حياة كريمة لهذه الفئة المهمشة. كما دعت إلى توفير خدمات أساسية للجميع، مثل تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. أكدت الهيئة على أهمية إتاحة فرص تعليمية متكافئة للجميع، بحيث يتمكن كل فرد في المجتمع من الحصول على المعرفة وتحقيق إمكاناته، سعت الهيئة إلى إصلاح الاقتصاد المحلي من خلال تحقيق عدالة اقتصادية وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كانت ترى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، وليس فقط على الطبقات الحاكمة. ومن هذا المنطلق، دعت إلى توزيع أكثر إنصافًا للثروات الوطنية وضمان أن تكون عوائد التنمية شاملة ومستدامة. هذه الجهود جعلت من الهيئة رمزًا للنضال من أجل تحسين حياة المواطنين في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعصف بالبحرين آنذاك. [32]

هذا التوجه الاجتماعي والاقتصادي جعل الهيئة قريبة من قلوب الناس، خاصة الفئات الكادحة التي رأت فيها أملًا لتحسين أوضاعها المعيشية.

3. توحيد الصف الوطني

في تلك الحقبة، عانت البحرين من انقسامات اجتماعية وطائفية أعاقت الجهود الوطنية لتحقيق الإصلاح والتغيير. أدركت هيئة الاتحاد الوطني أن أي تغيير حقيقي يتطلب وحدة الصف الوطني وتجاوز هذه الانقسامات، مما جعل توحيد المجتمع البحريني هدفًا رئيسيًا في مساعيها.

حرصت الهيئة على تجاوز الانقسامات الطائفية من خلال التركيز على توحيد مكونات المجتمع، سواء من الشيعة أو السنة، لمواجهة التحديات المشتركة. كان خطابها الوطني يهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء المشترك بعيدًا عن الانتماءات الطائفية، مشددة على أهمية وحدة الهدف والمصير. كما سعت إلى بناء جبهة وطنية موحدة تضم جميع القوى الوطنية، بما في ذلك النقابات العمالية والجمعيات الثقافية والسياسية، لتشكيل تحالف قوي قادر على التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه البحرين [33] .

علاوة على ذلك، عملت الهيئة على تعزيز الهوية الوطنية كعامل جامع يتجاوز الانتماءات الفرعية. ركزت على إحياء القيم الوطنية التي تربط البحرينيين بتاريخهم المشترك وتطلعاتهم المستقبلية، مما عزز من شعور الانتماء إلى وطن واحد يسعى لتحقيق العدالة والكرامة للجميع. هذه الجهود جعلت من الهيئة نموذجًا للوعي الوطني في سياق صعب كانت فيه الوحدة ضرورة لتحقيق أي تقدم ملموس[34] .

هذا الهدف جعل الهيئة لاعبًا محوريًا في بناء مشروع وطني جامع يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة لجميع فئات المجتمع

4. رفع مستوى الوعي السياسي

أدركت هيئة الاتحاد الوطني أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أصبح المواطنون واعين بحقوقهم وواجباتهم. بناءً على ذلك، جعلت نشر الوعي السياسي محورًا رئيسيًا في أجندتها الإصلاحية، حيث عملت على تمكين المواطنين من فهم دورهم في بناء مجتمع ديمقراطي ومتماسك [35].

عملت الهيئة على تنظيم ندوات ومحاضرات توعوية تهدف إلى تعريف المواطنين بمبادئ الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. كانت هذه الفعاليات وسيلة لتعزيز ثقافة الإصلاح السياسي والاجتماعي، مما ساعد على رفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة الفاعلة في الشأن العام. كما لجأت الهيئة إلى استخدام الإعلام كأداة أساسية لنشر رسائلها، فأصدرت منشورات وصحف سياسية تسلط الضوء على أهمية المشاركة السياسية وتحفز المواطنين على المطالبة بحقوقهم المشروعة، ركزت الهيئة على تعزيز ثقافة الحوار والنقاش بين المواطنين، حيث شجعتهم على مناقشة القضايا الوطنية والانخراط في عملية صنع القرار. كانت تسعى إلى تحويل المواطن البحريني من متلقٍ سلبي إلى شريك إيجابي في صياغة مستقبل البلاد. هذه الجهود ساهمت في خلق وعي سياسي واسع النطاق، جعل من المواطن عنصرًا أساسيًا في مسيرة التغيير والإصلاح[36].

ب. الأنشطة السياسية والاجتماعية التي قادتها الهيئة

لعبت هيئة الاتحاد الوطني دورًا محوريًا في تنشيط الحياة السياسية والاجتماعية في البحرين خلال فترة تأسيسها وما بعدها. كانت الهيئة بمثابة منصة وطنية تجمعت حولها القوى السياسية والاجتماعية بهدف تحقيق إصلاحات شاملة تتناول القضايا الملحّة التي كانت تواجه المجتمع البحريني. قادت الهيئة سلسلة من الأنشطة التي استهدفت إحداث تغيير ملموس على المستويين السياسي والاجتماعي[37].

على الصعيد السياسي، ركزت الهيئة على تعزيز المشاركة السياسية وتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم. انخرطت الهيئة في جهود حثيثة لتنظيم الفعاليات التي تزيد من وعي المواطنين بحقوقهم السياسية وضرورة المطالبة بمجلس تشريعي منتخب. كانت هذه الجهود تتسم بالتنوع والشمولية، حيث سعت الهيئة إلى الوصول لجميع فئات المجتمع من خلال وسائل متعددة[38].

عملت الهيئة على تنظيم المسيرات الشعبية التي طالبت بالإصلاح السياسي وإنهاء الهيمنة البريطانية على القرار السياسي في البحرين. كانت هذه المسيرات وسيلة فعّالة لجذب الانتباه إلى قضايا الوطن وتعزيز الوحدة بين مختلف مكونات المجتمع. كما عقدت الهيئة لقاءات جماهيرية مع المواطنين لتوضيح رؤيتها حول مستقبل البحرين السياسي، مع التركيز على أهمية إنشاء نظام ديمقراطي يتيح مشاركة الجميع في صنع القرار [39].

كما أطلقت الهيئة حملة واسعة للمطالبة بوضع دستور جديد يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين ويعزز من دورهم في الحياة السياسية. تضمنت هذه الحملة جمع التواقيع من المواطنين وتقديم مطالب واضحة للسلطات لتحقيق إصلاحات شاملة. حرصت الهيئة أيضًا على بناء تحالفات مع النقابات العمالية والجمعيات الثقافية والسياسية لتعزيز قوتها وزيادة تأثيرها[40]

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد أدركت الهيئة أهمية معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. قادت الهيئة جهودًا لتحسين ظروف العمل للطبقة العاملة، التي كانت تعاني من استغلال كبير خاصةً في قطاع النفط. نظمت الهيئة اجتماعات مع العمال لمناقشة مشاكلهم ودعمت حركات الإضراب التي طالبت بتحسين الأجور وتوفير بيئة عمل إنسانية [41].

إلى جانب ذلك، عملت الهيئة على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال المطالبة بتوفير خدمات أساسية ذات جودة للجميع، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية. ركزت الهيئة على بناء مجتمع متماسك يستطيع فيه الجميع الحصول على فرص متساوية دون تمييز. ولتحقيق ذلك، قامت الهيئة بتنظيم حملات توعوية لتعريف المواطنين بحقوقهم في هذه المجالات ودعت إلى تطوير السياسات الحكومية بما يخدم مصلحة المجتمع ككل[42].

لم تكن الأنشطة الاجتماعية للهيئة تقتصر على المطالبة بالإصلاحات فقط، بل امتدت إلى تنظيم فعاليات تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الهوية الوطنية. نظمت الهيئة مهرجانات وطنية وفعاليات ثقافية تسلط

الضوء على التراث البحريني والقيم المشتركة التي تربط بين أبناء الوطن. كان الهدف من هذه الأنشطة هو توحيد الصفوف وتعزيز روح التضامن الوطني بين المواطنين. [43]

كما حرصت الهيئة على تعزيز دور المرأة في المجتمع، حيث شجعت مشاركتها في الحياة العامة وسعت إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. نظمت الهيئة ندوات تثقيفية للنساء لتعزيز وعيهن بدورهن الأساسي في بناء المجتمع ودعم قضايا الإصلاح. كانت هذه الجهود تهدف إلى تمكين المرأة ومنحها الفرصة للمساهمة في مختلف جوانب الحياة.

الإعلام ودوره في دعم أنشطة الهيئة

لعب الإعلام دورًا محوريًا في دعم أنشطة هيئة الاتحاد الوطني ونشر رسائلها بين المواطنين. أطلقت الهيئة صحفًا ومنشورات دورية تناولت قضايا الساعة وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه المجتمع البحريني. استخدمت هذه الوسائل الإعلامية لنشر الوعي بأهمية الإصلاحات السياسية والاجتماعية وتعريف المواطنين بمطالب الهيئة ورؤيتها المستقبلية.

كانت المنشورات التي أصدرتها الهيئة تستهدف جميع فئات المجتمع، وحرصت على استخدام لغة بسيطة ومباشرة لضمان وصول الرسائل إلى الجميع. كما شجعت الهيئة المواطنين على الكتابة والنشر للتعبير عن آرائهم والمساهمة في النقاش العام. ساعد هذا النهج على خلق ثقافة حوار واسعة النطاق وساهم في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي بين المواطنين [44].

تعزيز الوحدة الوطنية

من أبرز الأنشطة التي قادتها الهيئة كان العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات الطائفية التي كانت تعصف بالمجتمع البحريني في تلك الفترة. أدركت الهيئة أن أي تغيير حقيقي يتطلب تضامنًا وطنيًا واسع النطاق، لذا ركزت جهودها على توحيد الصفوف بين مختلف مكونات المجتمع.

نظمت الهيئة فعاليات ولقاءات تجمع بين مختلف الأطياف الاجتماعية لتعزيز الشعور بالانتماء المشترك وتخفيف حدة التوترات الطائفية. ركزت هذه الفعاليات على القيم المشتركة التي تجمع بين أبناء البحرين، مثل التراث والتاريخ المشترك والتطلعات المستقبلية. كما حرصت على إشراك جميع القوى الوطنية في أنشطتها، بما في ذلك الجمعيات الثقافية والسياسية والنقابات العمالية. [45]

اعتقال قادة هيئة الاتحاد الوطني

استغلت السلطات البريطانية انشغال الراي العام العربي والعالمي بقضية قناة السويس، وقامت بتوجيه حكومة البحرين لاعتقال عدد من قادة الهيئة وهم: عبدالرحمن الباكو، وعبدالعزيز الشملان، وعبدعلي عليوات، وابراهيم بن موسى، وابراهيم فخرو، وفي 26 تشرين الثاني عام1956م اعلن عن حل الهيئة وعدم السماح بالمراسلات او اصدار المنشورات باسمها[46] .

اراد حاكم البحرين والسلطات البريطانية ان يجعلوا من قادة الهيئة درساً للذين يفكرون بمعاداة الحكومة واتهموهم باتهامات خطيرة[47]:

1- محاولة قتل الحاكم وافراد اسرته وبلكريف.
2- اجراء تغيرات غير شرعية في الجهاز العسكري بالتعاون مع جهات خارجية(المقصود بها مصر).
3- ادخال منظمات عسكرية داخل البخرين.
4- تهييج الراي العام خلال 4 سنوات.

في 23 ديسمبر اصدرت المحكمة حكماً على كلا من[48]:

1- عبد الرحمن الباكو وعبدالعزيز الشملان وعبد علي عليوان بالسجن لمدة 14 سنة ونقلوا الى السجن في جزيرة سانت هيلانة.
2- ابراهيم بن موسى وابراهيم فخرو بالسجن لمدو 10 سنوات في سجن جزيرة جدة .

التحديات والصعوبات

واجهت الهيئة تحديات وصعوبات كبيرة في مسيرتها، سواء من القوى الاستعمارية أو من بعض الأطراف المحلية التي لم تكن تشاركها رؤيتها الإصلاحية. تعرضت الهيئة لمحاولات قمع متكررة، بما في ذلك اعتقال بعض أعضائها ومحاولة تقييد أنشطتها. رغم ذلك، استمرت الهيئة في نشاطها وتمكنت من كسب دعم شعبي واسع بفضل التزامها بقضايا الوطن وإصرارها على تحقيق أهدافها[49].

لم تكن المحكمة منصفة في حكمها ، فقد شكلت من 3 قضاة من العائلة الحاكمة ، ورفضت توكيل محاميين ، كما ان الحكم اصدر قبل المحاكمة، فقد اصدر بلكريف امر بمرافقة المتهمين الى جزيرة سانت هيلانة قبل 4 ايام من المحاكمة[50].

استنكرت الحكومة البريطانية والنواب في البرلمان السياسة البريطانية في البحرين وهي خدمة الحكام الاقطاعيين الذين يحرمون شعوهم الحرية، واسفرت الضجة حول الحكم الصادرة بحقهم بإعادة محاكمة الزعماء الثلاثة المنقولين الى سجن سانت هيلانة، واصدرت المحكمة حكم الافراج عنهم وصرف التعويضات المالية في عام 1960م، اما الزعيمان اللذان سجنا في جزيرة جدة فأكملوا مدة السجن كاملة [51] .

الإرث الذي تركته الهيئة

على الرغم من الصعوبات التي واجهتها، تركت هيئة الاتحاد الوطني إرثًا عميقًا في تاريخ البحرين. ساهمت أنشطتها في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي بين المواطنين وألهمت الأجيال اللاحقة لمواصلة النضال من أجل الإصلاح والعدالة. كانت الهيئة نموذجًا للعمل الوطني المخلص الذي يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار [52] .

بفضل جهودها، أصبحت هيئة الاتحاد الوطني رمزًا للوحدة الوطنية والعمل الجماعي، وأثبتت أن التغيير الحقيقي يمكن أن يتحقق من خلال التعاون والتكاتف بين مختلف فئات المجتمع. شكلت أنشطتها السياسية والاجتماعية خطوة مهمة نحو بناء مجتمع أكثر عدالة واستقرارًا في البحرين.

الخاتمة:

- ختامًا، يمكن القول إن هيئة الاتحاد الوطني كانت نقطة تحول محورية في تاريخ البحرين خلال الفترة 1954-1956، حيث لعبت دورًا حيويًا في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي وتوحيد صفوف المواطنين لتحقيق الإصلاحات الوطنية.
- تمكنت الهيئة من خلق منبر يعبر عن تطلعات الشعب، مستهدفة التغيير السياسي والاجتماعي عبر وسائل سلمية ومدروسة.
- على الرغم من التحديات والمعوقات التي واجهتها، نجحت الهيئة في ترك إرث عميق ومؤثر، يتمثل في تعزيز روح الوحدة الوطنية وزرع بذور الوعي بحقوق المواطنين وواجباتهم.
- ساهمت في إحداث ضغط حقيقي على السلطات البريطانية والحكم المحلي، مما أدى إلى وضع قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي على جدول الأعمال الوطني.
- قدمت الهيئة نموذجًا للعمل الجماعي المنظم، ما ساهم في إلهام الأجيال اللاحقة لمواصلة النضال من أجل تحقيق العدالة والحرية.
- تركت الهيئة إرثًا ثقافيًا وسياسيًا، يتمثل في تطوير الخطاب الوطني وتعزيز دور المواطن كعنصر فاعل في صنع القرار.

الهوامش :

[1] محمد برحومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة مابعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد186، اكتوبر2011، ص99.

[2] عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد. شباط2011، ص109.

[3] المصدر نفسه.

[4] أحمد سعد عبد الله البوعين، «الاصلاح الدستوري في البحرين: تحول ديمقراطي أم تمرد طائفي، مسالك في..الفكر والسياسة والاقتصاد، المغرب، عدد مزدوج 21-2012/22/ ص134.

[5] المصدر نفسه.

[6] تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون ع، استعراض عاماً1939-1989م، وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية. في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه، إدارة النادي1990، ص213.

[7] تقي محمد البحارنة، المصدر الساق، ص214.

[8] ايمان احمد رجب ، طائفية الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية، عدد7، ابريل 2011،ص4.

9 المصدر نفسه .

[10] محمد ناصرشحاته، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية ٢٠٠٨: دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي ، عدد ، ايار 2011، ص٣٨٣

[11] المصدر نفسه.

[12] سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للتوزيع الحصري، ط1، الجزائر2001، ص34.

[13] شحاته محمد ناصر، المصدر السابق،ص383.

[14] المصدر نفسه.

[15] هبة رؤوف عزت ، الحركات الاحتجاجية في البحرين : " الجديد " في حركة المجتمع السياسي في البحرين ، التنازع على المكان والمكانة " في : عمرو الشوبكي (محررا)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،2011،ص253-252.

[16] المجموعة الدولي للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق دكرد ، ص157.

[17]-د. محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦، ص ص.٢٤٧

[18] حسن علي رضي ، أحداث البحرين : الأزمة والمخرج ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 402، آب 2012، ص17- 19

[19] مفيد الزيدي ، دولة البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2005، ص43

[20] المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، تقرير الشرق الأوسط رقم.1 9،نيسان 2011، ص105

[21] المصدر نفسه.

[22] د. باقر النجار، الطائفة والمواطنة والاسلام السياسي في البحرين، مجلة حوار العرب، عدد 14، كانون الثاني 2008، ص8 .

[23] - إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين1914، مطبعة الاندلس، بغداد1976، ص 52

[24] باقر النجار، المصدر السابق،ص8.

[25] مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سوريا-الأردن) تحرير عمرو. الشويكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2014، ص29

[26] نوال عبد الكاظم خفي، السيد علي كمال الدين الغريفي ودوره في الحركة الوطنية في 1907البحرين-1974، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب،2015، ص58.

[27] منصور محمد سرحان، مواقف ثابتة مقالات في التاريخ ، والفكر والثقافة 1981-2017، البحرين 2018، ص113 .

[28] المصدر نفسه.

[29] المصدر نفسه.

[30] فوزية مطر، احمد الشملان سيرة مناضل وتاريخ وطن المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2009ص156.

[31] عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور المشاريع العقارية ،وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012، ص38.

[32] ينظر: ثوبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم ،يحدث، ترجمة امين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر يروت،2014، ص67.

[33]كريستوفر.م. ديفدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل 2014 ،للمالك الخليجية، مركز اوال للدراسات والتوثيق، بيروت. ص352.

[34] المصدر نفسه.

[35] سعاد حفاف، الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجلة اكاديميا، العدد5 ،2016،ص142.

[36] عمر الشهابي، الخليج بين الثابت والمتحول، مركز الخليج ، لسياسات التنمية، بيروت،2017، ص81.

[37] المصدر نفسه.

[38] المصدر نفسه.

[39] مرأة البحرين، حصاد الساحات،2016، بيروت، 2017،ص11.

[40] عمر الشهابي، المصدر السابق، ص83.

[41] نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى التاريخ، مكتبة فخراوي2008، ص108.

[42] المصدر نفسه.

[43] صندوق النقد العربي : التجارة الخارجية للدول العربية1990-2000، العدد19، تشرين الثاني 2001 ، ص 63 .

[44] محمد الروافي ، محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة،1990 ،المعارف الرباط ، ص 105

[45] حمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر،ط2009،2 ، ص 72

[46] سعاد حفاف، المصدر السابق، ص145.

[47] المصدر نفسه.

[48] المصدر نفسه.

[49] سعيد الشهابي، البحرين (1920-1971)، قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط1، 1996، ص 152.

[50] المصدر نفسه.

[51] هبة رؤوف عزت، المصدر السابق، ص255 .

[52] المصدر نفسه.

المصادر :

1. محمد برحومة، *التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية*، مجلة السياسة الدولية، عدد 186، أكتوبر 2011.
2. عمرو الشوبكي، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)*، مجلة المستقبل العربي، عدد شباط 2011.
3. سعيد الشهابي، *البحرين (1920-1971)، قراءة في الوثائق البريطانية*، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996.

4. أحمد سعد عبد الله البوعين، «الإصلاح الدستوري في البحرين: تحول ديمقراطي أم تمرد طائفي»، *مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد*، المغرب، عدد مزدوج 21-22، 2012.
5. تقي محمد البحارنة، *نادي العروبة وخمسون عاماً (1939-1989): استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه*، إدارة النادي، 1990.
6. إيمان أحمد رجب، *طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين*، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، أبريل 2011.
7. شحاتة محمد ناصر، *سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية: دراسة مقارنة*، مجلة المستقبل العربي، عدد أيار 2011.
8. الطاهر سعيداني، *القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض*، دار الأمة للتوزيع الحصري، الجزائر، 2001.
9. هبة رؤوف عزت، «الحركات الاحتجاجية في البحرين: الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين، التنازع على المكان والمكانة»، في: عمرو الشوبكي (محرر)، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
10. المجموعة الدولية للأزمات، *الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: الثورة البحرينية*، تقرير الشرق الأوسط رقم 19، أبريل 2011.
11. محمد الرميحي، *البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي*، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن خلدون، 1976.
12. حسن علي رضي، *أحداث البحرين: الأزمة والمخرج*، مجلة المستقبل العربي، عدد 402، أغسطس 2012.
13. مفيد الزيدي، *دولة البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية*، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.
14. باقر النجار، *الطائفة والمواطنة والإسلام السياسي في البحرين*، مجلة حوار العرب، عدد 14، يناير 2008.
15. إبراهيم خلف العبيدي، *الحركة الوطنية في البحرين 1914*، مطبعة الأندلس، بغداد، 1976.
16. مجموعة مؤلفين، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سوريا - الأردن)*، تحرير عمرو الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
17. نوال عبد الكاظم خفي، *السيد علي كمال الدين الغريفي ودوره في الحركة الوطنية في البحرين 1907-1974*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2015.
18. منصور محمد سرحان، *مواقف ثابتة: مقالات في التاريخ والفكر والثقافة 1981-2017*، البحرين، 2018.
19. فوزية مطر، *أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.
20. عمر هشام الشهابي، *اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

21. ثوبي ماثيسن، *الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث*، ترجمة أمين الأيوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014.
22. كريستوفر م. ديفيدسون، *ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية*، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014.
23. سعاد حفاف، *الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، مجلة أكاديميا، العدد 5، 2016.
24. عمر الشهابي، *الخليج بين الثابت والمتحول*، مركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، 2014.
25. مرأة البحرين، *حصاد الساحات 2016*، بيروت، 2017.
26. نادر كاظم، *استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ*، مكتبة فخراوي، 2008.
27. صندوق النقد العربي، *التجارة الخارجية للدول العربية 1990-2000*، العدد 19، تشرين الثاني 2001.
28. الرويفي محمد، *محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية*، مكتبة المعارف، الرباط، 1990.
29. حمد بشيري، *الثورة الجزائرية والجامعة العربية*، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.
30. سعيد الشهابي، *البحرين (1920-1971): قراءة في الوثائق البريطانية*، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996.